مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات العالمية

العقود الآجلة للنفط تواصل مكاسبها والخام الأميركي يرتفع دولارين

واصلت العقود الآجلة للنفط تواصل مكاسبها، وارتفع الخام الأميركي دولارين للبرميل، بحسب "رويترز" ، وارتفعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، بنسبة 1.2 في المائة لتتداول عند 46.6 دولار للبرميل.

كما صعدت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأميركي) لأقرب إستحقاق، بنحو 1.4 في المائة لتتداول عند 43.7 دولار للبرميل.

جاء ذلك مع توالي أخبار مشجعة بشأن لقاحات للوقاية من فيروس كورونا، أخر الخاص بجامعة أكسفورد البريطانية.

و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة "أوبك+"، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الانتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضافً إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً.

كما وجّهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها. وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية. وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف "أوبك +" بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع 9.7 مليون برميل يوميا، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقررا له الأول من (مايو).

ودعم الارتفاع عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاؤلا بتحريك الطلب على النفط.

علاوة على عامل طمأنة السعودية الأسواق عندما تراجعت الأسعار، بأنها مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية لإعادة الاستقرار إليها.

دول الخليج تلجأ إلى السندات لمواجهة عجوزات الميزانيات

خسرت دول الخليج العربي مليارات الدولارات هذا العام بسبب تراجع العوائد النفطية في ظل أزمة كورونا التي أدت إلى انخفاض حاد في الطلب وإلى انهيار الأسعار، لكن سياسة الاقتراض التي تتبعها الحكومات الخليجية للتعامل مع الأزمة تشير إلى أنها لن تتخلص مستقبلا من الاعتماد التام على النفط.

وفي تقرير نشره موقع "أويل برايس" (Oil price) الأميركي، تقول الكاتبة تسفيتانا باراسكوفا إن الدول النفطية سارعت إلى رفع قيمة الضرائب وخفض الإنفاق في وقت سابق من العام الحالي لتخفيف وطأة الأزمة، بيد أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لاحتواء الأضرار.

لذلك لجأت دول الخليج إلى سياسة الاقتراض عن طريق إصدار السندات الحكومية وسندات الشركات من أجل سد الفجوات في الميزانيات نتيجة الانخفاض الحاد في عوائد النفط، وقد بلغت قيمة السندات الصادرة في المنطقة هذا العام 100 مليار دولار، متجاوزة الرقم القياسي المسجل في العام الماضي.

تقول الكاتبة إن شركة النفط الأكبر على مستوى العالم أرامكو (ARAMCO) عادت قبل أسبوع إلى أسواق الدين، وقامت بإصدار سندات دولية بالدولار بمقدار 8 مليارات دولار، وكان الإصدار الأول لها قد تم العام الماضي بمبلغ 12 مليار دولار، وتجاوزت طلبات الشراء آنذاك 100 مليار دولار.

وفي هذا الشأن، قالت مؤسسة "موديز" (Moody's) –الشهر الماضي– إن أرباح أرامكو الهائلة لا يمكنها أن تسد العجز المتزايد في ميزانية المملكة العربية السعودية إذا استمر انخفاض أسعار النفط إلى ما بعد عام 2021.

من جانبها، أصدرت إمارة أبو ظبي –التي تحتكر تقريبا جميع احتياطيات النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة– سندات سيادية بقيمة 5 مليارات دولار أميركي في شهر سبتمبر الماضي، واللافت أن أجل استحقاق الشريحة الثالثة في الإصدار، بقيمة 1.5 مليار دولار، سيكون بعد 50 عاما، وهو أطول أجل لسندات صادرة عن جهة سيادية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان إصدار سبتمبر ثالث إصدار للسندات في أبو ظبي هذا العام، بعد أن جمعت الإمارة 10 مليارات دولار أميركي في الربيع، كما أصدرت إمارة دبي سندات بقيمة ملياري دولار خلال سبتمبر ، وهو الإصدار الأول منذ عام 2014. كما دخلت دول خليجية أسواق السندات هذا العام أيضا لمواجهة الأوضاع المالية الصعبة.

تبدو سياسة إصدار السندات حاليا وسيلة فعالة للدول الخليجية من أجل الخروج من الأزمة، فهي تسمح بسد العجز في الميزانيات دون اللجوء إلى إجراءات تقشف قاسية تؤثر في مواطنيها، مع الأمل في أن ترتفع أسعار النفط قريبا وتنتعش اقتصاداتها.

تشيانغ : اقتصاد الصين يمكن أن يعود لنطاق معقول في 2021

لي كه تشيانغ

قال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ إنه يتوقع أن يعود النشاط الاقتصادي في الصين إلى نطاق معقول العام القادم، بعد تداعيات جائحة كورونا على نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

وأبلغ لي مؤتمرا صحفيا مع قادة ست منظمات اقتصادية ومالية دولية رئيسية، من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، "اقتصاد الصين هذا العام يمكنه تحقيق نمو إيجابي، ونتوقع العام القادم أن يكون بوسع العمليات (الاقتصادية) العودة إلى نطاق معقول." نما اقتصاد الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، 0.7 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من 2020 مقارنة به قبل عام، في حين زاد الناتج الإجمالي للربع الثالث من السنة 4.9 بالمئة على أساس سنوي، بحسب "رويترز".

وأضاف لي "سنواصل زيادة الانفتاح، ومن المؤكد ألا نستهدف فائضا تجاريا،" مشددا على أن الصين ستولي نفس الاهتمام بكل من الواردات والصادرات وأنها تريد تحقيق توازن تجاري.

وتابع أن بكين ستسمح للاستهلاك بالاضطلاع بدور "توجيهي"، وللاستثمار بدور "فعال".

كشفت الصين عن إستراتيجية هذا العام للحد من اعتمادها على الأسواق الخارجية من أجل النمو في المدى الطويل، في تحول أطلقه شقاق آخذ بالاتساع مع الولايات المتحدة.

وقالت بكين إنها ستعتمد في المقام الأول على دورة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المحلي، مدعومة بالابتكار وتحديث اقتصادها.

المغرب يتجه نحو فرض ضريبة على الثروة

صادق مجلس النواب المغربي على مشروع قانون الموازنة، خلال جلسة عمومية الجمعة الماضي، في قراءة أولى بعد جدل صاحب مناقشة المشروع. وتضمنت الموازنة إجراء إعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة للشباب عند أول تشغيل لهم، واعتماد ضريبة المساهمة التضامنية، مما دفع بمجرى النقاش نحو عدالة الضريبة التي تعد مطلبا مشتركا بين الفاعلين بالمغرب، فهل تشكل المساهمة التضامنية مدخلا لفرض ضريبة على الثروة فيما بعد؟، وهل تؤسس هذه الإجراءات لعدالة جبائية بالمملكة؟

اقترح مشروع قانون موازنة 2021 إحداث تدبير ينص على الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة للأشخاص البالغين من العمر 30 سنة على الأكثر عند أول تشغيل لهم وذلك لمدة 24 شهرا، شريطة أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد عمل غير محدد المدة.

وبعد التعديل أصبح العمر 35 سنة، ومدة إعفاء المشغل 3 سنوات، وقال عبد الله بوانو رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب –للجزيرة نت– "إن الهدف من هذا الإجراء هو تشجيع تشغيل الشباب والإسهام في امتصاص البطالة". وينص الإجراء المعدل على أن يبرم العقد في الفترة الممتدة بين يناير ونهاية ديسمبر من 2021.

ومن بين الإجراءات الرئيسة لمشروع الموازنة إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية على الأرباح والدخول برسم سنة 2021، بهدف توفير موارد إضافية لصندوق التماسك الاجتماعي، وتم إقرار فرض مساهمة بـ1.5% بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يتقاضون أجرة شهرية ابتداء من 20 ألف درهم (نحو 2200 دولار) فما فوق (بعد التعديل).

وبالنسبة للشركات اعتُمدت مساهمة تصاعدية وفقا لأربَاح الشركة، وتتوقع الحكومة أن تجني 5 مليارات درهم (نحو نصف مليار دولار) من وراء هذه المساهمة.

مشروع الموازنة تضمن الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة للشباب عند أول تشغيل لهم (وكالة الأنباء الأوروبية)

المساهمة التضامنية أعادت إلى الواجهة مطالب فرض ضريبة على الثروة، وقال حزب التقدم والاشتراكية (معارض) إنه أضحى من الضروري فرض ضريبة على الثروة في إطار البحث عن موارد جديدة لتمويل التكاليف العمومية، وتوسيع الوعاء الجبائي، والسعي نحو تحقيق العدالة الجبائية.

برلين تعتزم تقديم 17 مليار يورو للشركات حال تمديد الإغلاق

تعتزم الحكومة الاتحادية في ألمانيا تقديم مساعدات مالية بقيمة 17 مليار يورو للشركات المتضررة حال تمديد إغلاق كورونا الجزئي في ديسمبر المقبل. وبحسب "الألمانية" يمكن للشركات أن تحصل على مساعدات بقيمة تتراوح بين 15 إلى 20 مليار يورو.

مبيعات التجزئة البريطانية تسجل أكبر هبوط منذ يونيو

أظهر مسح أن مبيعات التجزئة البريطانية سجلت أكبر هبوط منذ يونيو حزيران خلال الشهر الحالي في ظل إجراءات عزل في معظم انحاء البلاد، غير أن التراجع أقل مما كان يخشى معظم الاقتصاديين، إذ امتصت المبيعات عبر الإنترنت جزءا من التراجع.

وقال اتحاد الصناعات البريطاني إن مؤشره لمبيعات التجزئة الشهرية نزل إلى 25– في نوفمبر تشرين الثاني من 23– في أكتوبر. وهذه أقل قراءة منذ يونيو ولكنها أقل وطأة من التراجع الذي توقعه اقتصاديون في استطلاع أجرته رويترز إلى 35–. وكانت التوقعات لديسمبر كانون الأول أكثر إيجابية بقراءة عند 2–.

« ساما » توقع عقوبات على 30 مؤسسة مالية

عاقبت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، 30 مؤسسة مالية خاضعة لإشرافها؛ لمخالفتها مبادئ التمويل المسؤول للأفراد، مع توجيهها بتصحيح الخلل الناتج عن تلك المخالفات.

وقالت مؤسسة النقد في بيان اطلعت عليه "العربية نت"، إنه نتيجة لثبوت مخالفة المؤسسات المالية الواردة أسماؤها أدناه لمبادئ التمويل المسؤول للأفراد؛ وذلك فيما يتعلق بنسب تحمّل العملاء الأفراد للالتزامات الائتمانية الشهرية من إجمالي دخلهم الشهري عند حصولهم على منتجات التمويل، فقد أوقعت المؤسسة عقوبات على تلك المؤسسات المالية.

ووجّهت "ساما" هذه المؤسسات باتّخاذ الإجراءات التصحيحية تجاه المخالفات الواقعة في أعمالها، مع التأكيد على أن المؤسسة تحتفظ بحقها في اتّخاذ الإجراءات النظامية اللازمة تجاه المؤسسات المالية المخالفة – بما في ذلك الإيقاف عن تقديم المنتج محل المخالفة – في حال استمرارها بارتكاب مخالفات مماثلة، وعدم تصحيح ما هو قائم منها. وبينت "ساما"، أن هذا الإجراء يأتي حرصاً على تطبيق مبدأ العدالة والشفافية، والتأكيد على الالتزام بتعليماتها القاضية بوجوب التقيد التام بمبادئ التمويل المسؤول للأفراد، مما يساهم في المحافظة على القطاع المالي، ويضمن العدالة والتنافسية بين الممولين، ويحافظ على فاعلية وكفاءة الإجراءات والآليات المتبعة من قبلهم في هذا الشأن بما يُلبي الاحتياجات الفعلية لجميع فئات المجتمع، ويراعي الأعباء المالية التي يمكن لهم تحملها عند تقدمهم للحصول على أي منتج تمويلي لتفادي التعثرات المالية لدى الأفراد.

وتشمل قائمة المؤسسات المالية المخالفة الآتي: مصرف الراجحي، البنك الأهلي التجاري، البنك السعودي البريطاني، بنك الرياض، بنك الجزيرة، بنك البلاد، مجموعة سامبا المالية، مصرف الإنماء، بنك الخليج الدولي، فرع بنك الإمارات دبي الوطني، شركة اليسر للإجارة والتمويل، شركة متاجر للتمويل، شركة التأجير التمويلي، شركة معالم للتمويل، شركة توكيلات للتمويل، الشركة الوطنية للتمويل، شركة إيجارة للتمويل.

الجزائر تدرس السماح بملكية أجنبية كاملة في القطاعات غير الاستراتيجية

قال وزير المالية الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن إن بلاده تخطط لإصلاحات اقتصادية تسمح للمستثمرين الأجانب بملكية كاملة لمشاريع القطاعات غير الاستراتيجية وذلك في أحدث سلسلة إجراءات لتخفيف الضغط على اقتصاد بلاده. كما قال إن بلاده تخطط لإصلاحات اقتصادية تسمح للمستثمرين الأجانب بملكية كاملة للمشاريع في القطاعات غير الاستراتيجية، وذلك في أحدث سلسلة إجراءات لتخفيف الضغط على الاقتصاد المعتمد على النفط.

وفي أوائل هذا العام، ألغت الجزائر قاعدة تمنع الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 بالمئة في إطار سعي البلد العضو في منظمة أوبك إلى تحسين مناخ الاستثمار وتنويع اقتصاده بعيدا عن النفط والغاز. وتقول الحكومة إن القطاعات الاستراتيجية تشمل بشكل أساسي النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية للنقل مثل السكك الحديدية والموانئ والمطارات وكذلك صناعة الأدوية. وأبلغ بن عبد الرحمن البرلمان أن التعديل الجديد يعفي المستثمرين الأجانب العاملين في قطاعات خارج تلك التي لها طبيعة استراتيجية من الالتزام بالشراكة مع طرف محلي.

وبعد انتخابه في ديسمبر ، وعد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مرارا بتنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية في البلاد.